

Distr.: General

15 June 2017

Arabic

Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعين

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعين
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفي أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، موجهة إليكم من محمد
دان، مثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعيميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند
٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

220617 190617 17-09889 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ (A/71/917-S/2017/461) الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك، التي عُمِّمت باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة مجلس الأمن، والتي تضمنت تأكيدات كاذبة مائلة لتلك التي تضمنتها رسائله السابقة. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى الحقائق التالية.

في البداية، وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بما يسمى "خروقات تركيا لقواعد الحركة الجوية الدولية" و "انتهاكاتها للمجال الجوي الوطني لمملكة قبرص"، أود التأكيد مرة أخرى أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم سلطات الدولة المعنية وموافقتها، وهو أمر ليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليه من أي نوع كان. فهيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. أما فيما يتعلق بالتأكيدات الكاذبة بشأن "إصدار تنبية إلى الطيارين بصورة غير قانونية"، فيجب التشدد على أن الأنشطة التي تجري في مجال إرakan للإرشاد الجوي، والتي تتطلب إصدار تنبية للطيارين، هي أنشطة تنفذها السلطات المختصة في جمهورية شمال قبرص التر��ية وفقاً للمادة ٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

كما أن الادعاء الوارد في الرسالة بشأن الموانئ القبرصية التركية لا أساس له من الصحة، بالنظر إلى أنه ليست للإدارة القبرصية اليونانية أية ولاية أو سلطة على شمال قبرص. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الادعاء يتجاهل الحقائق الراهنة على أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الكاذبة المتكررة بخصوص مطار إرakan في الشمال، فلا بد من التشديد مجدداً على أن مركز إرakan للمراقبة الجوية ومطار إرakan المتقدّمين تكتولوجياً في شمال قبرص يقدمان خدمات الحركة الجوية المنتظمة والموثوقة والأمنة منذ أن رفض القبارصة اليونانيون في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الحركة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشياً مع سياسة العزلة التي فرضوها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الحين، تم جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بعلم تام من إدارة الطيران المدني التابعة لها وبترخيص منها، وليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن الادعاء المتعلق بالتشويش على الترددات اللاسلكية باطل تماماً.

علاوة على ذلك، فإن العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها عن طريق تشجيع المجتمع الدولي على اعتبار جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص "غير قانونية"، مخالفٌ تماماً للقانون الدولي وللدعاوى الواردة في تقرير الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٤ (S/2004/437)، حيث قال بوضوح: "أمل أن يكون [بوسع أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثالاً قوياً لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يتربّع عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقديمهم، اعتباراً بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)." .

وستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الطيران جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ توفر ملاحة جوية مأمونة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تقلع منه والتي تستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماماً المعايير الدولية، وتحتَّم لها الاستثمارات الالزمة التي تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي. ولقد زيد عدد مراقبى الحركة الجوية تبعاً لتزايد عدد الرحلات الجوية على مرِّ السنين، ويتعاون مركز المراقبة الجوية في إركان تعاوناً متزناً ووثيقاً مع مركز المراقبة الجوية في أقرة لضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٦ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدمو مطار إركان ٣٦٢٨٨٨٧ مسافراً، بينما يتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٩٠٠٠٠٠ مسافر في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٦، استخدمت ٢٧١٠٩ طائرات مطار إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت ٢١٠٧٨٩ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي، ويُتوقع أيضاً أن يرتفع هذان العددان إلى نحو ٢٨٠٨٠ و ٢٢٥٠٠٠ على التوالي في عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية بما يتماشى تماماً مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وفي حين وصلت مفاوضات التسوية الشاملة إلى مرحلة حرجة، أرى من الضروري التشدد على ضرورة توجيه كافة جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع في قبرص وفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، اللذين يتوخيان قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكَّون من دولتين متساوietين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مجدداً بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالجانب القبرصي اليوناني وقف هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن والمفضي إلى نتائج عكسية، والذي لا يعكس الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ استئناف محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥. وبصفتنا شريك المستقبل في جزيرة قبرص، ينبغي ألا يغيب عن بالينا أبداً أن حلَّ المشكلة القبرصية سيعالج بصفة شاملة جميع القضايا العالقة بين الجانبيْن وينبغي وبالتالي لكل جهودنا أن تتركز على السعي إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في التسوية.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً أننا ملتزمون من جهتنا، نحن الجانب القبرصي التركي، بالبنات على موقفنا البناء والإيجابي للأخذ بعملية تفاوضية موجهة نحو تحقيق النتائج في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، وأننا نشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو ممتَّناً تعيم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص